

## ٢- دور المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة:

### اولاً البنك الدولي (العالمي):

ترجع أهمية دور البنك الدولي كمؤسسة مالية الى انه أكثر المنظمات المالية قوة، ومن حيث التأثير المباشر على سياسات الموارد البيئية، فيقدم البنك أكثر من ١٧ مليون دولار سويماً من قروض لقطاعات الزراعة والطاقة والنقل، كما يعد مصدراً هاماً لدول المتخلفة في الحصول على النصيحة والإرشاد بشأن ساستها الاقتصادية التنموية.

كما عمل البنك على تمويل البرامج الملائمة مع التنمية المستدامة لمكافحة التلوث في قطاعات الطاقة والصناعة، وتنفيذ البرامج الموسعة لحفظ الأراضي وحماية الغابات والتزويد بالمياه، ادارت النفايات والبحث، ويقدر غطائها من طرف البنك العالمي بمبلغ ١٠٠ مليار دولار في السنة الى نهاية التسعينات.

وعلاوة على ذلك منذ صدور تقرير الأمم برانتلاند سنة ١٩٨٧ تم القيام بجهد كبير في محاولة تحديد الاثار العلمية لمفهوم التنمية المستدامة، الذي كان الموضوع الرئيسي لتقرير البنك العالمي عن التنمية في العالم سنة ١٩٩٢، كما انشاء منصب نائب رئيس البنك لشؤون التنمية المستدامة، وأصبح يعقد البنك كل عام مؤتمر سنوياً للتنمية المستدامة بيئياً.

### ثانياً: مرفق البيئة العالمي (FEM)

بناء على ما جاء في تقرير برانتلاند قرر بأنه "يجب العزم جدياً على انشاء برنامج او جهاز بنكي دولي خاص، مرتبط بالبنك العالمي"، وعلى المفاوضات المتعلقة بجدول اعمال القرن ٢١ فيما يخص الموارد المالية وما قررته اتفاقيتي تغير المناخ والتنوع البيولوجي، وما تضمنته مبادئ اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لا سيما مبدأ البحث عن تحقيق التنمية المستدامة، اتفق ممثلو ما يزيد عن ٨٠ دولة مجتمعة في جنيف من ١٤ - ١٦ مارس ١٩٩٤ على تحويل مرفق البيئة العالمي الى اية مالية دائمة تقدم المنح والأموال بشروط ميسرة الى البلدان النامية لفائدة البرامج التي تستهدف

حماية البيئة العالمية، ويشترك في ادارته برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك العالمي.

ويهتم مرفق البيئة العالمي بمعالجة أربع مشكلات بيئية: **تغير المناخ، التنوع البيولوجي، تلوث المياه الدولية، استنفاد طبقة الأوزون.**

### **الاهتمام الدولي بالتنمية السياحية المستدامة:**

اسهمت الظروف التي أدت الى استنزاف الموارد الاقتصادية نتيجة الطلب والاستهلاك او التدمير وغيرها من الضغوط في بروز الحاجة الى توجه جديد يجعل الحفاظ على تلك الموارد وديمومتها في صدارة أولويات البشرية وهكذا أصبح ميدان البيئة الانسانية بمفرداته وجهه الاهتمام العالمي حيث عقدت المؤتمرات ونظمت الندوات وقدمت البحوث والدراسات التي توحدت في اهدافها الساعية الى ضمان عدم استنزاف تلك الموارد لاسيما غير المتجددة وكان من بين أبرز محطات الاهتمام الدولي بالتنمية السياحية المستدامة ما يلي: -

١- مؤتمر ستوكهولم حول البيئة الإنسانية التي عقدت عام ١٩٧٢ والذي اعترف بحقوق الدول باستغلال مواردها طبقاً لمصالحها وطلب في الوقت نفسه منها ضمان عدم استنزاف غير المتجدد من تلك الموارد يكتسب هذا المؤتمر اهميته من تجديده لعلاقه مشتركة بين استنزاف الموارد بهدف التنمية السياحية وحماية البيئة والتي اصبحت أساساً لاستراتيجية الحماية البيئية الدولية التي بلورت مفهوم التنمية السياحية المستدامة.

٢- المعاهدة الدولية. للاتجار بالأحياء البرية النباتية الحيوانية المهددة بالانقراض والتي تمت المصادقة عليها عام ١٩٧٢.

٣- تقرير بروند تلاند ١٩٨٣ الذي عرف التنمية السياحية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون الاضرار بقدره الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

٤- تقرير "مستقبلنا المشترك" للوكالة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ وبالتأكيد فإن ما ورد يشير الى الادراك العالمي لأهميته الحفاظ على

ديمومة الموارد غير المتجددة وبيئة الانسان حيث أصبح مفهوم التنمية المستدامة أو المتواصلة مفهوماً للتفكير المستقبلي الذي توج بعقد قمة الارض من البرازيل عام.

٥- قمة الارض في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام ١٩٩٢ التي وضعت حجر الاساس لرؤيه عالمية جديدة عن البيئة باتجاه التنمية المستدامة واثاره اهتمام الرأي العام العالمي بالعلاقة المتبادلة بين الابعاد البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للتنمية كما مهدت الطريق أمام التنمية المستدامة لاختراق الخطاب السياسي والاقتصادي، الالتزام المجتمع الدولي بها وترجمة ذلك لصياغه قانون بيئي دولي في مجال التنمية المستدامة والاتفاقيات الاممية الاخرى التي اعترفت بأهمية التنمية المستدامة وضرورة تعزيزها.